

دور المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي للمصارف (دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف بمدينة الأبيض)

كلية تنمية المجتمع، جامعة الدلنج

كلية الاقتصاد الدراسات التجارية
جامعة كردفان
باحث

د. محمد موسى الدود عوض الله

د. مها موسى محمد سلامة

أ. الصادق أحمد عثمان خميس

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية أساليب المراجعة التحليلية في ظل المعالجات الآلية للبيانات المالية للمصارف، والتعرف على مزايا تطبيق نظام المراجعة التحليلية في عمليات مراجعة الحسابات المصرفية. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل استخدام إجراءات المراجعة التحليلية، يؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء المالي في المصارف؟، هل توفر مقومات تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية، يزيد من كفاءة الأداء المالي للمصارف؟، وإتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وإختبار الفرضيات ووصف عينة الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام أساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة يزيد من قدرة المصرف على زيادة كفاءة الأداء المالي، توفر المعرفة المتخصصة في المراجع، تسهل من عملية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية بالمصارف. الكلمات المفتاحية: المراجعة التحليلية ، الأداء المالي، المصارف .

Role of Analytical Auditing in Improving the Financial Performance of Banks

(Field Study on a Sample of Banks Branches in the City of El-Obeid)

Dr. Mohammed Musa Al-Dood Awadallah, Faculty of Community Development, Dilling University.

Dr. Maha Mosa Mohammed Salama, Faculty of Economics and Commercial Studies, University of Kordofan.

Ustaz. Elsadiq Ahmed Osman Khames— Researcher

Abstract:

The study aimed to show the importance of analytical auditing methods under the automated processing of financial data of banks, and to identify the advantages of applying the analytical auditing system in the processes of bank audits. The study problem is represented in the following questions: Does the use of analytical auditing methods improve the efficiency of financial performance in banks? Does the availability of the basic elements of applying the analytical auditing procedures increase the efficiency of financial performance of banks? The study followed the descriptive-analytical approach to analyze and test the hypotheses and describe the sample of the study. The results of the study revealed that the use of advanced quantitative analytical auditing methods promotes the bank's ability to increase the efficiency of financial performance, and the availability of specialized knowledge in the references facilitates the process of applying analytical auditing procedures in banks

Keywords: Analytical auditing, financial performance, banks.

الإطار المنهجي للدراسة :

تمهيد :

في ظل التحديات المتجددة للبيئة المصرفية، والحاجة إلى إستحداث أنظمة وأساليب متطورة وحديثة لمواكبة التغيرات في البيئة المصرفية، لتحسين صورة الجهاز المصرفي أمام العملاء والأطراف المستفيدة الأخرى، ظهرت الحاجة إلى نظام المراجعة التحليلية كأحد أهم الأساليب الحديثة والتي تعمل على تحقيق وقياس كفاءة الأداء المالي وتحسين صورة المصارف أمام العملاء مع القدرة على تخصيص الموارد وتحليل المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالمصارف. لهذا رأى الباحثون ضرورة إجراء دراسة ميدانية على فروع المصارف بمدينة الأبيض للتعرف على دور المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي للمصارف.

مشكلة الدراسة :

يلخص الباحثين مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. هل إستخدام أساليب المراجعة التحليلية، يؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء المالي في المصارف؟
2. هل توفر مقومات تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية، يزيد من كفاءة الأداء المالي للمصارف؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة في تغطية الجوانب النظرية للمراجعة التحليلية، وإجراء مسح ميداني على العاملين بالمصارف محل الدراسة للتعرف على دور المراجعة التحليلية في تحسين الكفاءة، والأداء المالي، بإعتبار أن المراجعة التحليلية إحدى الإتجاهات الحديثة في عملية المراجعة، وذلك من خلال تعميق المعرفة ونشر الوعي بأهمية تطبيق نظام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

1. بيان أهمية أساليب المراجعة التحليلية في ظل المعالجات الآلية للبيانات المالية للمصارف .
2. التعرف على مزايا تطبيق نظام المراجعة التحليلية في عملية مراجعة الحسابات المصرفية .

فرضيات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى إختبار الفرضيات الآتية:

1. تطبيق أساليب المراجعة التحليلية، يؤدي إلى تحسين الأداء المالي في المصارف ..
2. توفر مقومات المراجعة التحليلية، يزيد من كفاءة الأداء المالي في المصارف .

منهج الدراسة :

إتبعَت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وإختبار الفرضيات ووصف عينة الدراسة. مصادر جمع بيانات الدراسة مصادر أولية: تم استخدام أداة الإستبانة لجمع البيانات الأولية. مصادر ثانوية: الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والشبكة الدولية للمعلومات. حدود الدراسة.

تنحصر حدود الدراسة في الآتي:

الحد الموضوعي: إقتصرت الدراسة على دور المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي للمصارف (دراسة ميدانية علي عينة من فروع المصارف بمدينة الأبيض).
الحد البشري : طبقت الدراسة على عينة من العاملين بفروع المصارف بمدينة الأبيض.
الحد المكاني: العاملين بفروع المصارف بمدينة الأبيض في وظيفة مدير فرع، مدير صالة، رئيس قسم، محاسب، صراف ومراجع.
الحد الزماني : 2022 م .

الدراسات السابقة :

دراسة: إشتياق، (2016م)⁽¹⁾ :

تناولت الدراسة دور المراجعة التحليلية في زيادة فعالية جودة المراجعة، وتمثلت مشكلة الدراسة في طرح التساؤلات الآتية: هل المراجعة التقليدية غير قادرة على توفير مستوى جودة مقبول لمعلومات القوائم المالية؟ هل استخدام أساليب المراجعة التحليلية يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة؟ هل الوقت والجهد المبذول لإنجاز المراجعة التحليلية يتناسب مع المردود المتوقع منها؟ هل يتم توافر الكفاية المهنية والخبرة العلمية لدى المراجعين القانونيين حتى يتمكنوا من استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، هدفت الدراسة إلى التعرف على المراجعة التحليلية ودورها في جودة المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى: تطبيق المراجعة التحليلية يساعد في تدعيم أدلة الإثبات بعملية المراجعة، تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية تمكن المراجع من التنفيذ الصحيح لعملية المراجعة، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بعمليات دورية منتظمة للمراجعين في كيفية تطبيق أساليب المراجعة التحليلية المتقدم لإكسابهم المهارات اللازمة، الإهتمام بالمراجعة التحليلية باعتبارها إحدى طرق المراجعة الحديثة في ظل التقدم التكنولوجي في شتى المجالات.

دراسة: محمد و أسامة ، (2017م)⁽²⁾ :

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اعتماد بعض المنشآت السودانية على نتائج إجراءات المراجعة التحليلية فيتقويم الأداء المالي لها، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين إجراءات المراجعة التحليلية وتقويم وتقييم أداء منشآت الأعمال، دراسة العلاقة بين نتائج استخدام مداخل وإجراءات المراجعة التحليلية وقدرة مهنة المراجعة على التنبؤ باستمرار المنشأة، توصلت الدراسة إلى نتائج منها : إن مقارنة بيانات المنشأة محل المراجعة مع بيانات المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس النشاط عند مرحلة التخطيط يساهم في تقويم الأداء المالي للمنشأة، قيام المراجع باختبارات التفاصيل وإجراءات المراجعة التحليلية معاً أثناء الفحص عند مرحلة التنفيذ يساهم في تقويم الأداء المالي للمنشأة، وأوصت الدراسة: بضرورة زيادة وعي إدارات المنشآت العاملة بولاية الخرطوم بأهمية الإهتمام بالتقويم المالي لمنشآت من أجل رفع كفاءة الأداء المالي، تشجيع مكاتب المراجعة العاملة بالسودان على تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية عند القيام بعمليات المراجعة للحصول على نتائج عالية الدقة.

دراسة: حلمي، (2020م)⁽³⁾ :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق إجراءات الفحص التحليلي من طرف المراجع الخارجي من أجل تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والتحكم فيه، بيان مدى أهمية استخدام إجراءات الفحص التحليلي في تقليل مخاطر عملية المراجعة ، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى استخدام إجراءات الفحص التحليلي من طرف المراجع الخارجي من أجل التحكم في مخاطر عملية المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: وجود فروق جوهرية بين مدى قيام المراجع الخارجي باستخدام إجراءات الفحص التحليلي والتحكم في مخاطر التدقيق

الخارجي والاستجابة لها أثناء عملية المراجعة، وجود فروق جوهرية بين تطبيق إجراءات الفحص التحليلي ومدى توافر التأهيل العلمي والعملي في المدقق الخارجي، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق إجراءات الفحص التحليلي خلال مختلف مراحل عملية المراجعة، بضرورة تطوير أساليب وطرق الفحص التحليلي من أجل التوصل إلى إبداء رأي سليم حول القوائم المالية.

مما سبق تبين للباحثين إن هذه الدراسات تناولت المراجعة التحليلية من عدة جوانب منها في عملية تقليل مخاطر المراجعة، وفي عملية زيادة فعالية جودة المراجعة، وفي عملية تقويم الأداء المالي، وإستكمال لتلك الجهود يقوم الباحثون بدراسة دور تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي في المصارف.

الإطار العام للمراجعة التحليلية :

أولاً : مفهوم المراجعة التحليلية :

يتناول الباحثون مفهوم المراجعة التحليلية من عدة جوانب، فقد تم تعريفها بمصطلحات مختلفة منها⁽⁴⁾ :

المراجعة القياسية: تنطلق من المقاييس العامة التي يعتمد عليها المراجع لتوقع حالة المؤسسة موضع التدقيق.

مراجعة الكفاءة: تحديد مستوى كفاءة المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، أو تقييم وضعها من خلال نشاطها السابق، إضافةً إلى قيامها بتقييم أداء المؤسسة ومستوياتها الإدارية المختلفة ولذلك سميت مراجعة الكفاءة.

كما أورد الأدب المحاسبي العديد من المصطلحات أو المسميات التي تستعمل لتعريف المراجعة التحليلية مثل: (التدقيق التحليلي، المراجعة التحليلية، الإجراءات التحليلية، الأدلة التحليلية)، للدلالة على المفهوم المراجعة التحليلية.

في هذه الدراسة يستخدم الباحثين عبارة المراجعة التحليلية كمصطلح شامل للأنواع المختلفة للإجراءات التحليلية والتي تنتج الأدلة التحليلية للمراجع.

عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي المراجعة التحليلية في نشرة معايير المراجعة رقم (56) لعام 1988م المعنونة «بالإجراءات التحليلية» باعتبارها تقيماً للمعلومات المالية من جانب المراجع بهدف الحكم على مدى معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية⁽⁵⁾.

كما أورد المعيار الدولي رقم (520) تعريفاً للمراجعة التحليلية بأنها: «تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها البحث عن التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أي تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها»⁽⁶⁾. ورد في معيار المراجعة رقم (12) الصادر من الإتحاد الدولي للمحاسبين عام 1983م والذي أطلق عليه مصطلح الفحص التحليلي بأنها مقارنة المعلومات المالية للسنة أو السنوات السابقة، والنتائج المتوقعة والمعلومات المتشابهة في الصناعة، ودراسة العلاقات الخاصة بينود المعلومات المالية مع إتجاهها المتوقع، والعلاقة بينها وبين المعلومات غير المالية⁽⁷⁾.

عرفت أيضاً المراجعة التحليلية بأنها : أحد أنواع إختبارات التحقق للمعلومات المحاسبية

والتي تتم عن طريق دراسة ومقارنة العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية⁽⁸⁾.
مما سبق يتضح للباحثين أن المراجعة التحليلية : هي الإجراءات التي تساعد المراجع في تخطيط عملية المراجعة، وكذلك التقليل من الوقت والجهد اللازمين لعملية المراجعة وتمكنه من إجراء المقارنات ودراسة العلاقات بين البنود المالية وغير المالية .

ثانياً : أهمية المراجعة التحليلية :

يستعرض الباحثون بإيجاز أهمية المراجعة التحليلية في النقاط الآتي⁽⁹⁾ :
إن مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المؤلف من المساهمين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية المشرفة العليا بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية.
إن مهمة الإدارة في تسيير ورقابة النشاط الإقتصادي للمشروعات إزدادت تعقيداً نتيجة لعوامل كثيرة مما أدى إلى زيادة أهمية المراجعة التحليلية.
إن المراجعة التحليلية من وجهة نظر أصحاب المهنة هي إيجاد بعض المؤشرات التي يمكن ان تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب.

ثالثاً : أهداف المراجعة التحليلية :

تتمثل أهداف المراجعة التحليلية في الآتي⁽¹⁰⁾ :
حصول المدقق على أدلة موثوقة منها وذات علاقة من خلال المراجعة التحليلية الجوهرية.
تكوين الإستنتاج الكلي لدى المدقق حول إتساق البيانات المالية .
إختبارات الرقابة والإختبارات الأساسية للعمليات من خلال تنفيذ إختبارات الرقابة والإختبارات الأساسية للعمليات المالية.
مراجعة القوائم المالية بغرض التأكيد من صدق مزاعم الإدارة الموجهة للطرف الثالث ومستخدمي القوائم المالية.
دراسة العلاقات والإرتباطات بين البيانات المحاسبية داخل القوائم المالية من خلال النسب والتحيلات.

مما سبق يتضح للباحثين إن المراجعة التحليلية تسعى لبلورة الموقف المالي للمنشأة وإيضاحه وإيجاد السبل التي تمكن المنشآت والمؤسسات من تحقيق أهدافها .

رابعاً: أساليب المراجعة التحليلية:

يمكن تبويب أساليب المراجعة التحليلية إلى ثلاثة مستويات رئيسية كما يلي⁽¹¹⁾ :
أساليب المراجعة التحليلية الوصفية غير الكمية:
وفقاً لهذه الاساليب يستخدم مدقق القوائم المالية نظريته الفاحصة المبينة على خبرته الشخصية للحكم على مدى معقولية أدلة الإثبات التي حصل عليها من خلال إطلاعها على طبيعة عمليات المنشأة تحت التدقيق، ويعتمد علي الإستفسار من خلال تقديم عدة أسئلة موجهة حول طبيعة عمل المنشأة وتشمل النواحي المالية والمحاسبية والتدقيق، ويعتمد على خبرته

لتكوين التوقعات، حيث أنه كلما أقترب توقعات المدقق من الأرصدة الصحيحة كلما زادت فعالية الإجراءات التحليلية عند تحديد الانحرافات المحتملة.

أساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة:

يتم في هذا الأسلوب معالجة المعلومات الكمية بطرق مبسطة وسهلة للحصول على إدلة ذات معنى في عملية التدقيق، وذلك بإستخدام أساليب التحليل المالي ضمن الاساليب الفنية الرئيسية لتنفيذ المراجعة وتتمثل هذه الأساليب في الآتي:

التحليل الأفقي:

يُعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الإتجاهات، يقوم على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع إختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على مقدار وإتجاه التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة⁽¹²⁾.

التحليل الرأسي:

يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة وتحليل بنود القوائم المالية من خلال المقارنة بين أرقام القوائم المالية التي حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة. ولهذا نجد أن المراجع يولي هذا النوع من التحليل أهمية خاصة أكثر من التحليل الأفقي لأنه يعكس مدى نجاح المؤسسة من عدم نجاحها بالمقارنة مع مؤسسات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال.

تحليل النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أحدي الأساليب الفنية التي يستخدمها المدقق أثناء عملية التدقيق من أجل إجراء المقارنات وتحديد العناصر الهامة التي تتطلب منه عناية خاصة، كما تستخدم بهدف معرفة وتقييم أداء المؤسسة محل التدقيق، ويستخدم تحليل النسب المالية العامة ضمن الأساليب الفنية الرئيسية في المراجعة التحليلية خلال مرحلة التخطيط والفحص النهائي في المراجعة التحليلية.

أساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة:

بالرغم من سهولة تطبيق أساليب المراجعة التحليلية التقليدية (الوصفية والكمية البسيطة) من طرف المدقق بالإضافة إلى إستخدامها الواسع من ممارسي المهنة، إلا أن هذه الأساليب تشوبها بعض العيوب التي تعيق المدقق في تقييم الوضع الحقيقي للمؤسسة في المستقبل، وهذا ما سيكون له تأثير سلبي بنسبة لمستخدمي القوائم المالية ويهدد مصالحهم، لذلك ظهرت أساليب تحليلية أخرى أكثر عمقاً ودقة في تقييم الوضع المستقبلي للمؤسسة. وتتمثل هذه الأساليب في الآتي⁽¹³⁾:

تحليل الإنحدار:

يعد تحليل الإنحدار أكثر الأدوات الإحصائية إستخداماً فيالإجراءات التحليلية حيث يستخدم من أجل تقييم معقولة الرصيد، وذلك عن طريق قياس التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع، ومقارنتها بالرصيد الفعلي يستطيع المراجع

أن يحكم على ما إذا كان معقولاً أم لا. فإذا اختلفت القيمة المنتبأ بها إختلافاً كبيراً عن القيمة الفعلية الظاهرة في القوائم المالية فهناك احتمال وجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب، مما يتطلب من المراجع تخصيص جهد أكبر والتوسع في فحص هذا الحساب، وينقسم تحليل الإنحدار إلى: (الإنحدار الخطي البسيط ويعني تقدير العلاقة الخطية بين متغيرين فقط ، والإنحدار الخطي المتعدد ويعني تقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات).

الشبكات العصبية الاصطناعية:

هي تقنية حديثة لمساعدة المدققين في خلق توقعات يمكن مقارنتها مع القيم الفعلية تلقائياً، فهي نماذج تعتمد على البيانات وقادرة على تحديد ومحاكاة العلاقات غير الخطية في البيانات مع عدم وضع أي إفتراضات مسبقة عن خصائص توزيع البيانات، وهذا يعني أن للشبكات العصبية الاصطناعية نهج خالي من الإفتراضات لتقريب الوظائف من بيانات العينة، وتدور فكرة الشبكات العصبية الاصطناعية حول محاكاة العقل البشري باستخدام الحاسب الآلي⁽¹⁴⁾.

تحليل السلاسل الزمنية:

يعتبر أسلوب السلاسل الزمنية من أهم الاساليب الإحصائية المستخدمة من طرف المدقق من أجل تتبع التغير في قيم الأرصدة والمعاملات عبر الزمن والبحث عن أسبابه، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يمكن المدقق من التنبؤ بما ستكون عليه هذه الأرصدة في المستقبل. وتعرف السلاسل الزمنية بأنها رصد قيم الظاهرة المدروسة في فترات زمنية متساوية غالباً ما تكون سنوية، وتمثل السلسلة الزمنية بمتغيرين أحدهما يمثل المتغير المستقل الذي يعبر عن الفترة الزمنية، والآخر يمثل المتغير التابع الذي يمثل قيمة الظاهرة التي تقابل الفترة الزمنية⁽¹⁵⁾.

خامساً: مشاكل ومعوقات تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية:

يؤوب الباحثون المعوقات أو الصعوبات التي تواجه تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في المجموعات الآتية⁽¹⁶⁾:

مشاكل ومعوقات مرتبطة بالمراجعين:

تتمثل المشاكل والمعوقات المرتبطة بالمراجعين في الآتي:

ردود الأفعال غير الإيجابية والتي قد تحدث من قبل بعض المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة عندما يقرر مكتب المراجعة استخدام بعض الأساليب والنماذج الكمية والرياضية المستحدثة كأحد إجراءات الفحص التحليلي، وقد يرجع ذلك لعدم توفر المعرفة لديهم بالإساليب الرياضية والإحصائية.

1. الفهم الخاطئ لدى بعض المراجعين بشأن استخدام الحكم الشخصي في حل المشاكل التي تواجههم عند استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية، مما يؤدي إلى إتخاذهم مواقف غير إيجابية ناحية استخدام هذه الأساليب.

2. مشاكل و معوقات مرتبطة بأساليب استخدام إجراءات المراجعة التحليلية:

يمكن تلخيص المشاكل و الصعوبات المرتبطة بأساليب إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في الآتي ⁽¹⁷⁾ :

تعدد وتنوع الأساليب الكمية والنماذج التي يمكن إستخدامها في الفحص التحليلي، مما يجعل من الصعب على أي مراجع الإلمام التام بها جميعاً.
الصعوبة وتعقيد في إستخدام بعض الأساليب الكمية والإحصائية المستحدثة مما قد يستدعي الإستعانة ببعض الخبراء والمتخصصين في مجال الرياضيات والإحصاء عند إستخدامها، بالإضافة إلى ضرورة إستخدام الحاسب الآلي لإجراء العمليات الحسابية المعقدة التي تتطلبها النماذج الإحصائية المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف.
عدم وجود معايير متعارف عليها بين المراجعين لإستخدامها في تقييم كفاءة وفعالية الأساليب المستخدمة في تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية.
عدم وجود قاعدة متفق عليها لتحديد معنوية الإنحرافات بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة لرصيد البند محل المراجعة.

عدم وجود أسلوب واحد يصلح للتطبيق على كل بتود القوائم المالية موضع المراجعة.

مشاكل ومعوقات مرتبطة بالبيانات:

يتناول الباحثون مشاكل البيانات على النحو التالي ⁽¹⁸⁾ :

حجم البيانات المتوفرة : قد يكون غير كافئ لبناء نماذج التنبؤ الجيدة، وخاصة في المنشآت الجديدة أو تلك التي لا تحتفظ ببيانات الفترات السابقة بعد فترة حدوثها، بالإضافة إلى التكلفة العالية للحصول عليها.

عدم ملائمة بيانات الفترات السابقة لأغراض المقارنة: في حالة وجود أزمات إقتصادية خلال سنة أو سنوات معينة، أو في حالة قيام المنشأة موضع المراجعة بتغيير سياساتها المحاسبية، أو الإنتاجية، أو التسويقية.

ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لإعداد البيانات غير المالية التي تستخدم لأغراض تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية.

عدم ملائمة بيانات الصناعة التي تعمل فيها المنشأة لأغراض المقارنة إذا كانت المنشأة تنتج منتج متخصص، بالإضافة إلى عدم توفر هذه البيانات في الوقت المناسب.

عدم مأمونية أو مدى درجة الثقة في البيانات المستخدمة في تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية، خاصةً بيانات الفترات السابقة التي لم يتم مراجعتها، أو البيانات الخاصة بالمنشآت المماثلة أو بيانات الموازنة التخطيطية للمنشأة موضع المراجعة.

عدم وجود بيانات تشغيلية في بعض المنشآت بالقدر الكافئ لإجراء التحليلات المختلفة عن طريق علاقتها بالبيانات المالية المرتبطة بها.

(4) مشاكل ومعوقات المتعلقة بإستخدام إجراءات المراجعة التحليلية:

تتمثل المشاكل الأساسية ذات العلاقة بإستخدام إجراءات المراجعة التحليلية فيما يلي ⁽¹⁹⁾ :

إستخدام الموازنات التخطيطية : التي تشمل على الأحداث غير العادية والمتوقعة في السنة

الحالية حيث يستخدمها المراجع في عمل توقعات مقبولة، ويعتبر هذا الأسلوب غير جيد في حالة ما إذا تم إعداد هذه الموازنات بشكل غير دقيق وواقعي.

دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية : حيث يستطيع المراجع أن يتوقع تغيير حسابات معينة في علاقتها بحسابات أخرى، ولكن إمكانية التنبؤ بالعلاقات الخاصة بأرصدة قائمة الدخل و قائمة المركز المالي تمثل أرصدة لحظية في تاريخ معين.

إستخدام المعلومات المتعلقة بالصناعة التي تعمل فيها المنشأة: حيث أن المقارنة إحصائية الصناعة تلفت نظر الجميع لأي بيانات غير صحيحة في بنود معينة بالقوائم المالية، ولكن يصعب عمل المقارنات بين المنشآت التي تستخدم سياسات محاسبية مختلفة.

تقدير دقة التوقعات: إن فعالية إجراءات المراجعة التحليلية تتأثر بمدى دقة التوقعات، والدقة بدورها تعتمد على ما إذا كانت البيانات المستخدمة يمكن الإعتماد عليها مناسبة أم لا، وتعتمد أيضاً على مستوى التفصيل في البيانات المستخدمة وتؤدي إلى زيادة فعالية إجراءات المراجعة التحليلية في إكتشاف الخطأ حيث توجد فرصة أقل لإختفاء الأخطاء.

تطوير التفسيرات للفروق غير المتوقعة: إن المراجع يطبق معرفته ومعلوماته وحكمه المهني في تحديد القيمة المتوقعة للبند محل المراجعة، ثم يقارن بين القيمة الدفترية والقيمة المتوقعة، وإذا كانت القيمة الدفترية ناقصاً القيمة المتوقعة أقل من حد الأهمية فإن المراجع يقرر قبول القيمة الدفترية بأنها صحيحة، أما إذا كانت القيمة المتوقعة أكبر من حد الأهمية النسبية فعلى المراجع فحص الفرق عن طريق دراسة وتقصي التفسيرات ذات العلاقة بالخطأ من إدارة المنشأة، وأن يقوم بالقياس الكمي لكل التفسيرات الأولية للفروق، فالمراجع الذي يقيس التفسير بشكل كمي يستنتج بشكل صحيح.

فحص وتقييم التفسيرات للفروق غير المتوقعة: تتمثل الفروق غير المتوقعة في الزيادة بين القيمة الدفترية والقيمة المتوقعة والتي يجب فحصها والتقصي عن أسبابها، وخاصة التي تتعرض إلى درجة مخاطرة عالية من الخطأ والغش ويتم فحص وتقييم هذه الزيادة. مما تقدم يري الباحثون إن المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق الإجراءات التحليلية تتمثل في الآتي :

تعدد وتنوع الأساليب الكمية والإحصائية التي تجعل من الصعب إلمام المراجع بها.
عدم وجود معايير متعارف عليها بين المراجعين .
نقص البيانات الموثوق فيها والتي يتم على أساسها التنبؤ.
ضعف الرقابة الداخلية الذي له دور في تحسين جودة التقارير المالية .
عدم توافر الخلفية الرياضية والإحصائية لدى بعض المراجعين، مما يقلل من تفهمهم لطبيعة هذه الأساليب والنتائج المستمدة منها.
الأزمات الإقتصادية خلال السنة أو سنوات سابقة، مما يحد من إجراء المقارنات.
التغيير المستمر لسياساتها المحاسبية والإنتاجية والتسويقية.

يري الباحثون أن هذه المعوقات لا تقلل من أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية، وعلى المراجعين تكثيف جهوده ليتجاوزوا هذه المعوقات.

الإطار العام للأداء المالي :

أولاً: مفهوم الأداء المالي:

قبل التطرق لمفهوم الأداء المالي يتناول الباحثين مفهوم عبارة الأداء : وتعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل، يمكن تعريف الأداء بأنه محصلة قدرة المؤسسة في إستغلال كافة مواردها وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها⁽²⁰⁾.

أما مفهوم الأداء المالي: لا يوجد تعريف متفق عليه بين المحاسبين و الإداريين والإقتصاديين، ويرجع هذا الإختلاف إلى التباين في وجهات النظر المرتبطة بكل مجال، حيث ينظر كل واحد منهم إلى الأداء المالي من زاويته الخاصة، وبناءً على ذلك هناك عدة تعريفات للأداء المالي منها: عُرف الأداء المالي: بأنه عملية إتخاذ القرارات بناءً على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات المؤسسة بما يحقق الأهداف سلفاً⁽²¹⁾.

كما عُرف الأداء المالي: بأنه قدرة وكفاءة المؤسسة على إدارة نشاطاتها في مختلف جوانبها الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية خلال فترة زمنية محددة ومهاراتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة⁽²²⁾.

عُرف الأداء المالي: بأنه المعبر عن أداء الأعمال بإستخدام مؤشرات المالية، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من الأنشطة، ويعبر عنها من خلال مؤشرات مالية مثل: الربحية والسيولة وغيرها⁽²³⁾.

مما سبق يرى الباحثون أن الأداء المالي : يتمثل في مدى قدرة المؤسسة في إستخدام مواردها المتاحة بطريقة مثلى لتحقيق أهدافها، والتي تتمثل في تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها.

ثانياً: أهمية الأداء المالي:

يحصّر الباحثين أهمية الأداء المالي في الجوانب التالية⁽²⁴⁾ :

تقييم الربحية وتحسينها بغرض تعظيم قيمة المؤسسة وتعظيم ثروة الملاك.

تقييم السيولة، وذلك لتحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها في الموعد المحدد.

تقييم المديونية، وذلك من أجل تقييم الرفع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى إعتداد المؤسسة

على الدين الخارجي لتمويل أنشطتها.

تقييم تطور التوزيعات لمعرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.

ثالثاً: معايير الأداء المالي:

توجد أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي كالآتي⁽²⁵⁾:

المعايير التاريخية للمؤسسة:

تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسة للسنوات السابقة.

المعايير القطاعية:

تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد.

المعايير المطلقة (النمطية):

تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، وتقاس بها النسب ذات العلاقة في مؤسسة معينة .

المعايير المستهدفة:

هي تلك النسب التي تضعها المؤسسات وتخطط للوصول إليها في ضوء إمكانيات المادية والبشرية المتاحة⁽²⁶⁾.

رابعاً: أساليب قياس الأداء المالي :

تتمثل أساليب قياس الأداء المالي في الآتي⁽²⁷⁾:

أسلوب التحليل المالي:

يُعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها في قياس الأداء المالي والذي يمكن من خلاله إكتشاف نقاط القوة والضعف في الأداء، والمساعدة في وضع المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس وتقييم الأداء المالي.

أساليب الموازنات التخطيطية:

تعتبر من الأساليب الهامة التي يمكن إستخدامها في قياس الأداء المالي في المؤسسات، وتستخدم الموازنة التخطيطية لتغطية كافة أوجه النشاط .

أساليب التدفق الإداري:

يهدف التدفق الإداري إلى خدمة الجهات ذات الصلة والعلاقة في تحقيق وظائف التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وذلك من خلال: (الأسلوب التدقيق وتقييم البرامج، واسلوب البرمجة الخطية، وأسلوب تحليل التكلفة والفعالية، وأسلوب التحليل التمييزي، واسلوب التكاليف المعيارية وأسلوب الإدارة بالأهداف)⁽²⁸⁾.

خامساً: مقاييس أو مؤشرات الأداء المالي :

تعتبر الأداة التي من خلالها يقيم الواقع المالي للمؤسسات، تنقسم إلى نوعين وهما⁽²⁹⁾ .
المقاييس التقليدية أو المؤشرات المحاسبية: تشمل مجموعة من النسب المالية مثل:
مجموعة نسب السيولة، مجموعة نسب النشاط، مجموعة نسب الربحية، مجموعة نسب المديونية و مجموعة النسب السوقية) .

المقاييس الحديثة لقياس الأداء المالي : وتتمثل في المؤشرات الاقتصادية:

إبتكار مقاييس حديثة لقياس الأداء المالي تعتمد على التدفقات نقدية في القياس وليس مفهوم الربح المحاسبي، فالمؤشرات الاقتصادية تركز على فرضية أساسية للنظرية المالية مفادها إن المستثمر يقوم بتقييم سهم المؤسسة التي يرغب الإستثمار فيها بناءً على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن أن يحصل عليها من هذا السهم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بالقيمة

الإقتصادية المضافة كأداة مباشرة تركز على الجانب الإقتصادي والنظرة المستقبلية.

أهم المؤشرات الإقتصادية التناثت شهرة في مجال تقييم الأداء المالي هي ⁽³⁰⁾:

القيمة الإقتصادية المضافة:

تُعتبر أهم المقاييس الإقتصادية في تقييم أداء المؤسسات، وهي مقياس للربح المبني على المفهوم الإقتصادي، والذي يأخذ في الإعتبار تكلفة رأس المال لجميع مصادر التمويل.

القيمة السوقية المضافة:

تتمثل في الفرق بين ما يستثمره حملة الأسهم داخل المؤسسة، وما يحصلون عليه من بيع أسهمهم حسب الأسعار السائدة في السوق وقت البيع، فهي توضح مقدار الثروة التي يتم توليدها من رأس المال، فضلاً عن تقييم السوق لمدى فاعلية المؤسسة في إستخدام الموارد النادرة والرقابة عليها، بمعنى أن القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية .

3. نموذج Tobin'sq :

يستخدم هذا النموذج في التنبؤ بأداء وربحية المؤسسة، وهو يُعتبر عن المؤشرات الحديثة التي ثبتت كفاءتها في قياس قيمة المؤسسات ، من خلال قياس قيمتها السوقية، ويمثل نسبة المقارنة بين القيمة السوقية لأصول المؤسسة والقيمة الإستبدالية لها.

تبين للباحثين إن مفهوم الربح المحاسبي أصبح لحقق أهداف المنشآت التي تسعى إلي تعظيم ثروة الملاك مما أدى ذلك إلى إستحداث أساليب حديثة كمؤشرات لقياس الأداء المالي .

الدراسة الميدانية :

أولاً : مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالقطاع المصرفي بمدينة الأبيض المدراء و نواب المدراء ومراقبي الصالات وروؤساء الحسابات وروؤساء الإستثمار و المراجعين الداخليين.

ثانياً : عينة الدراسة:

إعتمد الباحثون في إجراء الدراسة على عينة قوامها (115) مفردة مستخدماً العينة القصدية وهي عينة غير إحتماالية يقرر الباحثون عادة مفرداتها بناءً على نظرية معينة يريد إختبارها، فيتم إختيار أفراد يتفاوتون في مدى تعرضهم لهذه العوامل، حيث يرى الباحثين في إعتقادهم الشخصي أن هذه العينة تمثل المجتمع الذي أخذت منه تمثيلاً جيداً يفي لحد ما بأغراض تعميم نتائج هذه الدراسة على هذا المجتمع والمجتمعات المشابهة حتي تكتمل الفائدة من إجراء الدراسة.

تم توزيع (115) إستبانة على المبحوثين حيث قام الباحثون بمتابعة الإجابات عليها شخصياً وتصحيح بعض المفاهيم للمبحوثين، وقد تم إستردادها جميعاً وبصورة صالحة للإدخال والتحليل.

ثالثاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة حيث تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1/ الإحصاءات الوصفية: (Descriptive statistics) وتشتمل على:

الوسط الحسابي (Arithmetic Mean): وهو المقياس الأوسع استخداماً ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين لأنه يقيس مدى أهمية العبارة لدى المبحوثين أو الأهمية النسبية لكل عبارة، إضافة إلى أن الوسط الحسابي يمكن إستخدامه لتحديد مدى موافقة المبحوثين على كل عبارة من عبارات الإستبانة علي ضوء درجات مقياس ليكرت الخماسي.

الانحراف المعياري (Standard Deviation):

ويستخدم لقياس وبيان مدى تشتت إجابات المبحوثين عن عبارات الإستبانة حول متوسط الإجابات، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على عبارة معينة إذا كان انحرافها المعياري صغيراً والعكس.

الوسيط:

ويستخدم لتحديد موقع كل إجابة بالنسبة لباقي الإجابات من ناحية الترتيب.

2/ إختبار (t) للعينة الواحدة وذلك بمقارنة القيمة الإحتمالية للإختبار مع مستوى المعنوية المحدد وهو (0.05).

رابعاً : أداة الدراسة:

قام الباحثين بتصميم إستبانة وذلك بالرجوع إلى الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تكونت من ثلاثة أقسام كالتالي:-

القسم الأول:

يحتوي على مقدمة مختصرة عن الدراسة.

القسم الثاني:

يبين المعلومات الشخصية عن المبحوثين والذي تكون من (4) فقرات هي (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

القسم الثالث:

إشتمل على فرضيتان وإحتوت كل فرضية على (7) عبارات، حيث بلغ عدد العبارات الكلي (14) عبارة، وقد تم وضع أوزان ترجيحية للإجابات عن كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي كما بالجدول (1) التالي:

جدول (1) يوضح الأوزان الترجيحية لكل إجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن المرجح	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة 2022م.

حيث تعبر الأرقام عن الأوزان وذلك لأن الإجابات والتي تمثل المتغير المحدد ترتيبي وبالتالي يمكن حساب الوسط المرجح لهذه الأوزان وذلك بتحديد طول الفترة والتي تحسب عن طريق

المعادلة:

بالتالي يصبح التوزيع كما يلي:

جدول (2) يوضح الأوساط الترجيحية لكل درجة موافقة

الوسط المرجح	1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

أما الأهمية النسبية لكل عبارة والتي تعني مدى أهمية كل عبارة بالنسبة لأداة الدراسة تحسب وفق المعادلة:

وهي عبارة عن نسبة مئوية ويمثل العدد (5) درجات مقياس ليكرت المستخدم، بالتالي يمكن تقسيم الأهمية النسبية لكل عبارة لخمس مستويات هي (عالية جداً، عالية، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً) بحيث تحسب المسافة بين كل مستوى بقسمة طول الفترة بين أوزان الإجابات والبالغة (0.80) على عدد أوزان الإجابات والبالغ (5) لنحصل على طول الفترة بين كل أهمية نسبية والتالية لها والبالغة (0.16) ليصبح توزيع الأهمية النسبية لكل عبارة كما بالجدول (3) التالي:-

جدول (3) يوضح الأوزان الترجيحية لكل إجابة وفق مقياس ليكرت الخماسي

الأهمية النسبية	100 - 84	83 - 68	67 - 52	51 - 36	35 - 20
درجة الأهمية النسبية	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

خامساً : قياس صدق وثبات أداة الدراسة:-

قام الباحثون بتقنين وتجويد الإستبانة قبل توزيعها على المبحوثين للتأكد من صدقها وثباتها كما يلي:-

1/ ثبات الإستبانة (Stability) :

أجري الباحثين اختبار ثبات الإستبانة بطريقة معامل الفا كرونباخ، ومعامل الثبات يعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، بحيث أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه لنفس المبحوثين أو عينة مشابهة، وتنحصر قيمته بين (1+) و (الصفر)، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات تكون قيمة المعامل مساوية للصفر والعكس إذا كان هناك ثبات في البيانات تكون قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح وكلما إقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما إقتربت من الصفر كان الثبات ضعيفاً، أما معامل الصدق والذي يعني أن المقياس أو الأداة تقيس

فقط ما وضعت لقياسه ورياضياً نجد أن معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

طريقة الفا كرونباخ: Cronbach's Alpha

ويحسب معامل ألفا كرونباخ وفق العلاقة:-

حيث:

: عدد الوحدات (العبارات).

: مجموع الانحرافات المعيارية لكل وحدة (عبارة).

: الإنحراف المعياري الكلي.

والجدول (4) التالي يبين معاملات الثبات والصدق لعبارات فرضيات الدراسة.

جدول (4) يوضح معاملات الصدق والثبات لفرضيات الدراسة

الفرضية	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الأولى	7	0.723	0.850
الثانية	7	0.697	0.835
الدرجة الكلية لعبارات الفرضيات	14	0.758	0.871

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

من خلال الجدول (4) يلاحظ أن قيم معاملات الثبات لكل فرضية كانت تفوق (0.60) وهي القيمة المقبولة إحصائياً لإختبار الفاكرونباخ، بالتالي يعتبر ذلك مؤشراً على ثبات عبارات هذه الإستبانة بحيث إذا أعيد توزيعها لنفس المبحوثين أو عينة مشابهة يمكننا الحصول على نفس البيانات التي تم التوصل إليها مسبقاً، كذلك نلاحظ أن معامل الصدق للدرجة الكلية لعبارات الإستبيان بلغت قيمته (0.871) ويدل ذلك على المصدقية العالية لعبارات هذه الإستبانة.

سادساً : عرض البيانات الشخصية للمبحوثين:

1/ المؤهل العلمي:

جدول (5) النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	51	44 %
دبلوم عالي	18	16 %
ماجستير	33	29 %
دكتوراة	9	8 %
أخرى	4	3 %
المجموع	115	100 %

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

يلاحظ من خلال الجدول (5) أن (51) مبحوثاً وبنسبة (44 %) كانت مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس، يليهم مؤهل الماجستير لعدد (33) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (29 %)، ثم المبحوثين الحاصلون علي مؤهل الدبلوم العالي والبالغ عددهم (18) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (16 %)، ثم المبحوثين الحاصلون علي مؤهل الدكتوراه والبالغ عددهم (9) مبحوثين وبنسبة مئوية (8 %)، وفي المرتبة الأخيرة كان المبحوثين لديهم مؤهلات علمية لم تتطرق لها الدراسة والبالغ عددهم (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3 %). ومن خلال السرد السابق نلاحظ أن (97 %) من المبحوثين كانت مؤهلاتهم العلمية جامعية وفوق الجامعية بالتالي يعتبر ذلك مؤشراً للحصول على إجابات علمية منهم يمكن الإعتماد عليها.

2/ التخصص العلمي:

جدول (6) النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
45 %	52	محاسبة
18 %	21	إدارة أعمال
8 %	9	نظم معلومات إدارية
7 %	8	إقتصاد
20 %	23	دراسات مصرفية ومالية
2 %	2	أخرى
100 %	115	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة 2022م.

يلاحظ من خلال الجدول (6) أن الغالبية العظمى من المبحوثين كانوا متخصصون في المحاسبة حيث بلغ عددهم (52) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (45 %)، يليهم تخصص الدراسات المصرفية والمالية والبالغ عدد المبحوثين به (23) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (20 %)، ثم تخصص إدارة الأعمال والبالغ عدد المبحوثين به (21) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (18 %)، ثم تخصص نظم المعلومات الإدارية والبالغ عدد المبحوثين به (9) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (8 %)، وفي المرتبة الأخيرة كان تخصص الإقتصاد والبالغ عدد المبحوثين به (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (7 %). ومن خلال التوضيح أعلاه نلاحظ أن (65 %) من المبحوثين كانت تخصصاتهم العلمية حول المحاسبة والدراسات المصرفية والمالية مما يجعل الإجابات المتحصلة منهم تخدم أغراض الدراسة.

3/ المسمى الوظيفي:

جدول (7) النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المسمى الوظيفي
5 %	6	مدير فرع
8 %	9	نائب مدير فرع
11 %	12	مراقب صالة
34 %	39	رئيس قسم الحسابات
27 %	31	مراجع داخلي
9 %	11	رئيس قسم الإستثمار
6 %	7	أخرى
100 %	115	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة الميدانية 2022م.
 يلاحظ من خلال الجدول (7) أن غالبية المبحوثين كانوا رؤساء أقسام حسابات حيث بلغ عددهم (39) مبحوثاً ونسبة مئوية بلغت (34 %)، يليهم المراجعين الداخليين والبالغ عددهم (31) مبحوثاً ونسبة مئوية (27 %)، ثم مراقبو الصالات والبالغ عددهم (12) مبحوثاً ونسبة مئوية (11 %)، ثم رؤساء أقسام الإستثمار والبالغ عددهم (11) مبحوثاً ونسبة مئوية بلغت (9 %)، ثم نائب مدير فرع والبالغ عددهم (9) ونسبة مئوية (8 %)، تليهم المسميات الوظيفية التي لم يرد ذكرها في هذه الدراسة والبالغ عدد المبحوثين بها (7) مبحوثين ونسبة مئوية (6 %)، وفي المرتبة الأخيرة كان مدراء الفروع والبالغ عددهم (6) مبحوثين ونسبة مئوية بلغت (5 %). حيث نلاحظ تعدد المسميات الوظيفية للمبحوثين والذي يدعم تنوع إجاباتهم عن عبارات الدراسة والذي يلعب دوراً كبيراً في نتائج تحليل بيانات الدراسة.

4/ سنوات الخبرة:

جدول (8) النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	16	14 %
5 - 10 سنوات	12	10 %
10 - 15 سنة	32	28 %
15 - 20 سنة	26	23 %
أكثر من 20 سنة	29	25 %
المجموع	115	100 %

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

يلاحظ من خلال الجدول (8) أن العدد الأكبر من المبحوثين كانت خبراتهم العملية تقع ضمن الفئة العمرية (10 - 15 سنة) والبالغ عددهم (32) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (28 %)، يليهم المبحوثين الذين كانت خبراتهم العملية ضمن الفئة (أكثر من 20 سنة) والبالغ عددهم (29) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (25 %)، ثم الفئة (15 - 20 سنة) والبالغ عدد المبحوثين بها (26) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (23 %)، ثم الفئة (أقل من 5 سنوات) والبالغ عدد المبحوثين بها (16) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (14 %)، وفي المرتبة الأخيرة كانت الفئة (5 - 10 سنوات) والبالغ عدد المبحوثين بها (12) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (10 %). حيث نلاحظ أن (76 %) من المبحوثين كانت خبراتهم العملية تفوق العشر سنوات وهذا مؤشر على موثوقية البيانات التي تم الحصول عليها منهم.

عرض ومناقشة التوزيعات التكرارية لإجابات المبحوثين:

1/ عبارات الفرضية الأولى «تطبيق أساليب المراجعة التحليلية، يؤدي إلى تحسين

الأداء المالي في المصارف» :

جدول (9) يوضح النسب المئوية والتكرارات للإجابات عن كل عبارة

محتوي العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إعداد الدراسات التحليلية للعلاقات بين البيانات المالية وغير المالية، يزد من قدرة المصرف على زيادة تحسين الأداء المالي.	التكرار	81	33	1	-	-	4.70	0.481
	النسبة	70.4 %	28.7 %	0.9 %	0 %	0 %		
إعداد الموازنات التقديرية التحليلية يساهم في تحسين الأداء المالي في المصرف.	التكرار	71	37	2	5	-	4.51	0.742
	النسبة	61.7 %	32.2 %	1.7 %	4.3 %	0 %		

محتوي العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تحليل الانحرافات والبحث عن أسبابها ومعالجتها يزيد من قدرة المصرف على زيادة تحسين الأداء المالي.	التكرار	64	42	7	2	-	4.46	0.692
	النسبة	55.7 %	36.5 %	6.1 %	1.7 %	0 %		
مقارنة البيانات المالية للمصرف مع التوقعات باستخدام بيانات غير المالية تزيد من قدرة المصرف على تحسين كفاءة الأداء المالي.	التكرار	75	30	8	2	-	4.55	0.704
	النسبة	65.2 %	26.1 %	7 %	1.7 %	0 %		
مقارنة نتائج المراجعة التحليلية الحالية مع نتائج المراجعة التحليلية السابقة تزيد من قدرة المصرف على زيادة كفاءة وتحسين الأداء المالي.	التكرار	77	28	10	-	-	4.57	0.703
	النسبة	67 %	24.3 %	8.7 %	0 %	0 %		
مقارنة نتائج المراجعة التحليلية الفعلية مع نتائج المراجعة التحليلية المتوقعة تزيد من قدرة المصرف على زيادة كفاءة الأداء وتحسين المالي.	التكرار	82	27	6	-	-	4.66	0.576
	النسبة	71.3 %	23.5 %	5.2 %	0 %	0 %		

محتوي العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مقارنة نتائج المراجعة التحليلية مع مصرف آخر مشابه يزيد من قدرة المصرف على زيادة تحسين الأداء المالي.	التكرار	52	55	4	4	-	4.35	0.714
	النسبة	45.2 %	47.8 %	3.5 %	3.5 %	0 %		
الدرجة الكلية لعبارات الفرضية الأولى	التكرار	502	252	38	13	-	4.62	0.479
	النسبة	62.4 %	31.3 %	4.7 %	1.6 %	0 %		

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

من خلال الجدول (9) الذي يوضح التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الأولى يلاحظ الآتي:-

العبارة الأولى:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الأولى (4.70) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.481)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن إعداد الدراسات التحليلية للعلاقات بين البيانات المالية وغير المالية يزيد من قدرة المصرف على تحسين الأداء المالي (70.4 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون عليها بلغت (28.7 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (0.9 %)، هذا يعني أن (99 %) من المبحوثين يوافقون على مضمون هذه العبارة بالتالي يمكن الإعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة الثانية:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الثانية (4.51) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.742)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن إعداد الموازنات التقديرية التحليلية يساهم في زيادة تحسين الأداء المالي في المصرف (61.7 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (32.2 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (4.3 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (1.7 %)، هذا يعني أن (93 %) من المبحوثين يوافقون على محتوى هذه العبارة بالتالي يمكن الإعتماد على هذه العبارة في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة الثالثة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الثالثة (4.46) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.692)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن تحليل الإنحرافات والبحث عن أسبابها ومعالجتها يزيد من قدرة المصرف على زيادة تحسين الأداء المالي (55.7 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (36.5 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (1.7 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (1.7 %)، هذا يعني أن (92.2 %) من المبحوثين يوافقون على هذه العبارة بالتالي يمكن الاعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة الرابعة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.55) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.704)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن مقارنة البيانات المالية للمصرف مع التوقعات باستخدام البيانات غير المالية يزيد من قدرة المصرف على تحسين كفاءة الأداء المالي (65.2 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (26.1 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (1.7 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (7 %) هذا يعني أن (91.3 %) من المبحوثين يوافقون على هذه العبارة بالتالي يمكن الاعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة الخامسة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.57) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.703)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن مقارنة نتائج المراجعة التحليلية الحالية مع نتائج المراجعة التحليلية السابقة يزيد من قدرة المصرف على زيادة كفاءة وتحسين الأداء المالي (67 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (24.3 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (8.7 %)، هذا يعني أن (91.3 %) من المبحوثين يوافقون على محتوى هذه العبارة بالتالي يمكن الاعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

1 العبارة السادسة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.66) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.576)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن مقارنة نتائج المراجعة التحليلية الفعلية مع نتائج المراجعة التحليلية المتوقعة تزيد من قدرة المصرف على زيادة تحسين الأداء المالي (71.3 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (23.5 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (5.2 %)، هذا يعني أن (94.8 %) من المبحوثين يوافقون على مضمون هذه العبارة بالتالي يمكن الاعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة السابعة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.35) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.714)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن مقارنة نتائج المراجعة التحليلية مع مصرف آخر مشابه يزيد من قدرة المصرف على زيادة كفاءة وتحسين الأداء المالي (45.2 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (47.8 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة والمبحوثين الذين لا يوافقون عليها فكانت نسبتهم (7 %) لكل منهما، هذا يعني أن (93 %) من المبحوثين يوافقون على مضمون هذه العبارة بالتالي يمكن الاعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

2/ عبارات الفرضية الثانية «توفر مقومات المراجعة التحليلية، تزيد من كفاءة الأداء المالي

في المصارف»:

جدول (10)، يوضح النسب المئوية والتكرارات للإجابات عن كل عبارة :

محتوي العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
توفر المعرفة المتخصصة في مجال المراجعة التحليلية للمراجع يسهل عملية تطبيق المراجعة التحليلية بالمصارف.	التكرار	61	44	7	3	-	4.21	0.853
	النسبة	53 %	38.3 %	6.1 %	2.6 %	0 %		
توفر الكفاءة المهنية والخبرة العملية للمراجع حول كيفية تطبيق الإجراءات التحليلية تزيد من قدرة المصرف على زيادة كفاءة الأداء المالي.	التكرار	60	44	6	5	-	3.99	1.112
	النسبة	52.2 %	38.3 %	5.2 %	4.3 %	0 %		

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المقياس	محتوي العبارة
0.578	4.43	-	1	2	59	53	التكرار	إلمام المراجع بكيفية استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة كأسلوب الانحدار والسلاسل الزمنية يساهم في زيادة كفاءة الأداء المالي في المصرف.
		0 %	0.9 %	1.7 %	51.3 %	46.1 %	النسبة	
0.699	4.25	-	2	5	67	41	التكرار	توفر وملاءمة المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لعملية المراجعة التحليلية يزيد من كفاءة الأداء المالي في المصرف.
		0 %	1.7 %	4.3 %	58.3 %	35.7 %	النسبة	
0.892	4.51	-	2	7	27	79	التكرار	قابلية المعلومات المتاحة للمقارنة وتقليل تكلفة الحصول على البيانات المالية تزيد من كفاءة الأداء المالي في المصرف.
		0 %	1.7 %	6.1 %	23.5 %	68.7 %	النسبة	
0.853	4.21	-	3	7	45	60	التكرار	وجود معايير متعارف عليها بين المراجعين والمراجعة التحليلية يزيد من كفاءة الأداء المالي في المصرف.

محتوي العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة	52.2 %	39.1 %	6.1 %	2.6 %	0 %		
تقوية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية للمصرف تزيد من كفاءة الأداء المالي في المصرف.	التكرار	59	40	11	5	-	3.99	1.112
	النسبة	51.3 %	34.8 %	9.6 %	4.3 %	0 %		
الدرجة الكلية لعبارات الفرضية الثانية	التكرار	413	326	45	21	-	4.36	0.648
	النسبة	51.3 %	40.5 %	5.6 %	2.6 %	0 %		

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

من خلال الجدول (10) الذي يوضح التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية الثانية يلاحظ الآتي :

العبارة الأولى:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.21) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.853)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن توفر المعرفة المتخصصة في مجال المراجعة التحليلية للمراجع يسهل عملية تطبيق المراجعة التحليلية بالمصارف (53 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (38.3 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (2.6 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (6.1 %)، هذا يعني أن (91.3 %) من المبحوثين يوافقون على مضمون هذه العبارة بالتالي يمكن الاعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة الثانية:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (3.99) وبانحراف معياري بلغت قيمته (1.112)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن توفر الكفاءة المهنية والخبرة العملية للمراجع حول كيفية تطبيق الإجراءات التحليلية تزيد من قدرة المصرف على زيادة كفاءة الأداء المالي (52.2 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (38.3 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (4.3 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (5.2 %)، هذا يعني أن (80 %) من المبحوثين يوافقون على محتوى هذه العبارة بالتالي يمكن الاعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة الثالثة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.43) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.578)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن إلمام المراجع بكيفية استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة كأسلوب الانحدار والسلاسل الزمنية يساهم في زيادة كفاءة الأداء المالي في المصرف (46.1 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (51.3 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (0.9 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (1.7 %)، هذا يعني أن (97.4 %) من المبحوثين يوافقون على مضمون هذه العبارة بالتالي يمكن الإعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة الرابعة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.25) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.699)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن توفر وملاءمة المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لعملية المراجعة التحليلية يزيد من كفاءة الأداء المالي في المصرف (35.7 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (58.3 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (1.7 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (3.4 %)، هذا يعني أن (94 %) من المبحوثين يوافقون على هذه العبارة بالتالي يمكن الإعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة الخامسة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.51) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.892)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن قابلية المعلومات المتاحة للمقارنة وتقليل تكلفة الحصول على البيانات المالية تزيد من كفاءة الأداء المالي في المصرف (68.7 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (23.5 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (1.7 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (6.1 %)، هذا يعني أن (92.2 %) من المبحوثين يوافقون على محتوى هذه العبارة بالتالي يمكن الإعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة السادسة:

بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.21) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (0.853)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن وجود معايير متعارف عليها بين المراجعين والمراجعة التحليلية يزيد من كفاءة الأداء المالي في المصرف (52.2 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (39.1 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (2.6 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (6.1 %)، هذا يعني أن (80 %) من المبحوثين يوافقون على هذه

العبارة بالتالي يمكن الإعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

العبارة السابعة: بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (3.99) وبإنحراف معياري بلغت قيمته (1.112)، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن تقوية أنظمة الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية للمصرف تزيد من كفاءة الأداء المالي في المصرف (51.3 %)، كما بلغت نسبة المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (34.8 %)، كذلك بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (4.3 %)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه هذه العبارة فكانت نسبتهم (9.6 %)، هذا يعني أن (85.1 %) من المبحوثين يوافقون على هذه العبارة بالتالي يمكن الإعتماد عليها في مناقشة فرضيات الدراسة.

تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة:

تحليل ومناقشة الفرضية الأولى: «تطبيق أساليب المراجعة التحليلية ، يؤدي إلى تحسين الأداء المالي في المصارف»

1/ اختبار كاي تربيع للإستقلال:

لإجراء اختبار كاي تربيع للإستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:-

الفرض العدمي:

لا يعتمد تحسين الأداء المالي في المصرف على تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.
الفرض البديل: يعتمد تحسين الأداء المالي في المصرف على تطبيق أساليب المراجعة التحليلية.

جدول (11) يوضح نتائج اختبار كاي تربيع للإستقلال

مستوي الدلالة	درجات الحرية	قمة كاي تربيع	الاختبار
0.000	113	37.54	Person chi square

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

من خلال الجدول (11) وبما أن قيمة مستوي الدلالة لإختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) عليه نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95 %) أن تحسين الأداء المالي في المصارف يعتمد على تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية.

2/ تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية وتحسين الأداء

المالي في المصارف:

جدول (11) معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين إجراءات المراجعة التحليلية ، وتحسين الأداء المالي للمصارف .

جدول (12) يوضح معامل الارتباط البسيط

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المصحح (adj- R ²)
1	0.692	0.479	0.474

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

من خلال الجدول (12) يلاحظ أن معامل الارتباط البسيط بين تطبيق أساليب المراجعة التحليلية وتحسين الأداء المالي في المصارف بلغت قيمته (0.692) وهو ارتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية وتحسين كفاءة الأداء المالي في المصرف، كذلك يلاحظ أن معامل التحديد المصحح والذي يوضح مدى قدرة المتغير المستقل تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في تفسير المتغير التابع تحسين كفاءة الأداء المالي في المصرف، أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.474) وهي تعني أن (47%) من تحسين كفاءة الأداء المالي في المصرف كانت بسبب تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية، أما النسبة المكملية لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (53%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

تحليل الفرضية الثانية: «توفر مقومات المراجعة التحليلية، تزيد من كفاءة الأداء المالي في

المصارف»

1/ اختبار كاي تربيع للإستقلال:

لإجراء اختبار كاي تربيع للإستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفرضيات التالية:-
الفرض العدمي: لا تعتمد كفاءة وتحسين الأداء المالي في المصرف على توفر مقومات المراجعة التحليلية.

الفرض البديل:

تعتمد كفاءة تحسين الأداء المالي في المصرف على توفر مقومات المراجعة التحليلية.

جدول (13) يوضح نتائج اختبار كاي تربيع للإستقلال

القيمة الإحتمالية	درجات الحرية	قمة كاي تربيع	الاختبار
0.000	113	51.11	Person chi square

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

من خلال الجدول (13) وبما أن القيمة الإحتمالية لاختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95%) أن تحسين كفاءة الأداء المالي في المصرف يعتمد على توفر مقومات المراجعة التحليلية.

2/ تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين كفاءة الأداء المالي في المصرف وتوفر مقومات المراجعة التحليلية:

جدول (14) معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين كفاءة الأداء المالي وتوافر مقومات المراجعة التحليلية .

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المصحح (adj- R ²)
1	0.618	0.477	0.453

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

من خلال الجدول (14) يلاحظ أن معامل الارتباط البسيط بين توفر مقومات المراجعة التحليلية وكفاءة الأداء المالي في المصرف بلغت قيمته (0.618) وهو إرتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين توفر مقومات المراجعة التحليلية وكفاءة الأداء المالي في المصرف، كذلك يلاحظ أن معامل التحديد المصحح والذي يوضح مدى قدرة المتغير المستقل توفر مقومات المراجعة التحليلية في تفسير المتغير التابع كفاءة الأداء المالي في المصرف أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.453) وهي تعني أن (45%) من كفاءة الأداء المالي في المصرف كان بسبب توفر مقومات المراجعة التحليلية، أما النسبة المكملية لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (53%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

الخاتمة :

تناولت الدراسة دور المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي للمصارف، حيث أن هنالك تحديات تواجه البيئة المصرفية، تتطلب إستخدام أنظمة وأساليب متطورة وحديثة تواكب التغيرات في البيئة المصرفية، وتحقيق الأهداف المنشودة لكل الأطراف، وبالتالي يتم الإستخدام الأمثل للموارد، ومن ثم يتطور الأداء في الجهاز المصرفي، إتبعته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة الميدانية، وتمت صياغة فرضيات موضوعية يمكن التحقق من صحتها، إستخدمت الإستبانة كأداة لجمع البيانات من المصادر الأولية، وتم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في مدراء الفروع، و نواب مدراء الفروع، مدراء الصالات، و رؤساء الأقسام، والمراجعين الداخليين، و رؤساء أقسام الإستثمار والعاملين بعينة فروع المصارف بمدينة الأبيض، وبعد إجراء التحليل الوصفي والإحصائي للبيانات، تم التوصل إلى عدد من النتائج منها: توفر المعرفة المتخصصة في المراجع يسهل من عملية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية بالمصارف، ومن خلال النتائج تم تقديم عدد من التوصيات منها: ضرورة تفعيل دور المراجعة التحليلية في جميع المجالات وخاصة مجال الإئتمان المصرفي .

النتائج :

من خلال إجراء الدراسة الميدانية توصل الباحثون إلى النتائج التالية :
إن إعداد الدراسات التحليلية للعلاقات بين البيانات المالية وغير المالية، يؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء المالي .
إن مقارنة البيانات المالية للمصرف مع التوقعات بإستخدام البيانات غير المالية، يزيد من قدرة المصرف في تحسين الأداء المالي .
إستخدام أساليب تحليل الإتجاه في المراجعة التحليلية، يزيد من قدرة المصرف في تحسين الأداء المالي.
إستخدام أساليب المراجعة التحليلية الكمية المتطورة، يزيد من قدرة المصرف على زيادة كفاءة الأداء المالي.

توفر المعرفة المتخصصة في مجال المراجعة التحليلية للمراجع ، يسهل من عملية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية بالمصارف.

التوصيات :

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحثون بالتوصيات الآتية:
ضرورة تفعيل دور المراجعة التحليلية في جميع المجالات ، وخاصة مجال الإئتماني المصرفي .
ضرورة الإهتمام بالمراجعة التحليلية باعتبارها إحدى الطرق للمراجعة الحديثة في ظل التقدم التكنولوجي في مختلف المجالات.
الإهتمام بالتدريب المستمر للمراجعين على إستخدام أساليب المراجعة التحليلية عند القيام بأعمال المراجعة و التركيز عليها ، بجانب أساليب المراجعة الأخرى.
التشجيع على إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في عمليات المراجعة الخارجية و ذلك لرفع كفاءة وفعالية الأداء المالي.

الهوامش :

- (1) إشتياق الرشيد محمد بابكر، دور المراجعة التحليلية في زيادة فعالية جودة المراجعة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، (كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م)، ص 6، 9 .
- (2) محمد المعتز المجتبى ، وأسامة عباس محمد على أبو البشر، دور المراجعة التحليلية في تقويم الأداء المالي للمنشآت مجلة كلية التجارة الجامعية، العدد (2) ، (كلية التجارة ، جامعة النيلين ، 2017م) ، ص 94 ، 96 .
- (3) حلمي نصار نوري، دور استخدام إجراءات الفحص التحليلي في تقليل مخاطر عملية المراجعة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، (كلية التجارة ، جامعة القاهرة، 2020م)، ص 131 ، 134.
- (4) . أحمد عبدالرحمن المخادمة، حاكم الرشيد، أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق ، دراسة ميدانية في إدارة الأعمال، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مجلد الثالث، العدد الرابع، (الأردن : عمان، 2007م) ، ص 484 ، 486.
- (5) American Institute of Certified Public Accounting , (New York; Statement on auditing standards , No56. Analytical procedures, 1988) , pp 214, 216
- (6) معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين من المنشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 1998م، (عمان: شركة مطابع الخط، 1998م)، ص 156.
- (7) أبوبكر عبد العزيز البناء، دور المراجعة التحليلية نحو تطوير وتحسين أداء الفحص الضريبي ، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 22 ، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية البنات الإسلامية بأسسوط، 2004م)، ص 27.
- (8) صادق حامد مصطفى، دور المراجعة التحليلية في إكتشاف غش الإدارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الأول (جامعة بنها، 2009م) ، ص 539 ، 541.
- (9) يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، فرضية إستمرارية المنشأة، المحاسبة الدولية، (فلسطين: غزة، مكتبة الطالب الجامعي، 2001م) ، ص 82.
- (10) صديق سبيل آدم منصور، الإتجاهات الحديثة في المراجعة التحليلية وأثرها على جودة المراجعة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، (كلية الدراسات العليا ، جامعة أم درمان الإسلامية، 2007م)، ص 26-28.
- (11) أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، المراجعة بين النظرية والتطبيق، (الرياض: دار المريخ (12) للنشر، 2009م) ص 141.
- (13) عبد الحليم كراجه ، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ، مفاهيم ، تطبيقات ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الثانية 2006 ، م) ، ص 188
- (14) عبد الفتاح محمد الصحن ، وآخرون ، أصول المراجعة ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000م) ، ص 142.

- (15) وائل حسن الجرائحي أحمد ، إستخدام الشبكات العصبية لزيادة جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية العامة ، رسالة مقدمة للحصول على دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، (كلية التجارة، جامعة قنطرة السويس، 2008م) ، ص ص 124، 126.
- (16) ثائر فيصل، الإحصاء في العلوم الإدارية والمالية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 224.
- (17) بان توفيق نجم ، مدى إعتتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق، مجلة الإقتصاد الخليجي، المجلد الثامن والعشرون، العدد 21، (كلية الإقتصاد والإدارة ، جامعة البصرة، 2011م) ، ص ص 265 ، 268.
- (18) هاني الغنيمي ، إستخدام أساليب المراجعة التحليلية لترشيد أداء الفحص المحدود للتقارير الدورية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني (كلية التجارة ، جامعة بني سويف، 1996م) ، ص ص 31 ، 32.
- (19) سمر السيد محمود ، أساليب الفحص التحليلي ودورها في زيادة فعالية المراجعة، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، (كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2007م)، ص 16 .
- (20) شيرين مصطفى محمد زغرب، تقييم ملاءمة الشبكات العصبية الإصطناعية لتحسين المراجعة التحليلية رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2009م)، ص ص 25، 27.
- (21) دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الإقتصادية ، مجلة الباحث، العدد 24 (الجزائر : جامعة ورقلة ، 2006م) ، ص ص 40 ، 41 .
- (22) فاطمة جاسم محمد ، أثر تكاليف الجودة في تحسين الأداء المالي، مجلة العلوم الإقتصادية ، العدد التاسع والعشرون ، (كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة البصرة ، 2008م)، ص ص 77 ، 78 .
- (23) توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء المالي، (عمان: دار الفكر العربي للنشر، 2001م)، ص 58.
- (24) صديق سبيل آدم منصور ، مرجع سابق ، ص 29.
- (52) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات المساهمة (عمان: دار حامد للنشر، 2010)، ص 51
- (26) سري كريم ديشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي للشركات الأردنية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، (كلية الدراسات العليا ، جامعة الشرق الأوسط ، 2010م) ، ص ص 55 ، 57.
- (27) عبد العال أبو خشبة، أهمية ودور التكاليف البيئية في مجال إتخاذ القرارات وتقييم الأداء (مجلة كلية التجارة، المجلد الأول، العدد الأول ، جامعة طنطا ، 2002م)، ص 47.
- (28) محمد هيثم الزغبى، الإدارة والتحليل المالي لغرض الإستثمار، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م)، ص 89.
- (29) الهادي آدم محمد إبراهيم، المحاسبة الإدارية، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2011م)، ص 169.
- (30) مجيد الكرفي ، تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية (عمان: دار المناهج للنشر، 2007م) ، ص 43.
- (31) محمد محمود الخطيب، مرجع سابق ، ص 56.